Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

Political and administrative challenges to development programs and projects in Iraq Analytical social study.

Khaleel Abdullah Jumaa

Lect. / Directorate of Education of Kirkuk

Article Information

Article History:
Received November13, 2023
Reviewer November 28 .2023
Accepted December 6, 2023
Available Online June1 , 2024

Keywords:
Administrative challenges
Political challenges
Development
Development plans.

Correspondence:
Khaleel Abdullah Jumaa
kahlilabd1982@gmail.com

Abstract

The development process is the result of the Interaction of the elements of society and aims to bring about quantitative and qualitative changes in the life of society, experts and specialists in the field of development have unanimously agreed that the Iraqi development model suffers from political and administrative challenges in its work , or at least it has not been able to reach the development goals set by the government over the years , the long years since 2003 until now , and this can be attribute to many reasons that are interconnected and even interconnected and cannot be separated , among these reasons is the weakness of the ruling political system and administrative corruption at the level of the various administrative institutions of the state , This situation prompted the researcher to answer the question that That is , how can a country like Iraq , with Its economic potential , natural resources, human wealth , and historical legacy , want to flounder in the net of failure and backwardness In the field of development**.?**

Trying to answer this question is extremely difficult and multi-faceted due to the intertwining of the reasons leading to the failure of development projects and plans, and on this basis , the researcher tried to identify the most prominent reasons that led to the weakness of development plans and programmers, which is what this study aimed to achieve by dividing them Into political and administrative challenges to the development plans and projects of the Iraqi government in order to address them to reach a level of development plans and programs that can address poverty and fragility in society and achieve social justice , Thus this study was divided into two sections ,the first section dealt with the most prominent political challenges to development in Iraq , As for the second section , we discussed what challenges are related to the administrative system and the institutions of the modern Iraqi state, and then the most prominent conclusions reached by the study, and what recommendations it came out with , To address development programs and projects.

DOI: 10.33899/radab.2023.144612.2027, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التحديات السياسية والادارية لبرامج ومشاريع التنمية في العراق

دراسة اجتماعية تحليلية

خليل عبدالله جمعة*

المستخلص :

تعد العملية التنموية محصلة تفاعل عناصر المجتمع وتهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة المجتمع ، ولقد أجمع الخبراء والمختصون في مجال التنمية على أن النموذج التنموي العراقي يعاني من تحديات سياسية وإدارية في العمل، او على الاقل لم يستطع الوصول للأهداف التنموية التي وضعتها الحكومة العراقية على مدار سنوات طويلة منذ عام 2003م ولحد الآن ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب عديدة مترابطة فيما بينها بل انها متداخلة ولا يمكن الفصل بينها ، ومن هذه الأسباب ضعف النظام السياسي الحاكم والفساد الاداري على مستوى مختلف المؤسسات الادارية للدولة ، وان هذه الحالة دفعت الباحث للإجابة عن التساؤل الذي مفاده ، كيف لدولة مثل العراق بإمكانيتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية وثروتها البشرية وإرثها التاريخي أن تبقى يتخبط في شباك الفشل والتخلف في مجال التنمية؟.

وتعد محاولة الاجابة عن هذا التساؤل في غاية الصعوبة ومتعددة الجوانب وذلك لتشابك الأسباب المؤدية إلى فشل مشاريع وخطط التنمية ، وعلى هذا الاساس حاول الباحث تحديد ابرز الأسباب التي ادت الى ضعف خطط وبرامج التنمية وهو ما هدفت اليه هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى تحديات سياسية وادارية على الخطط والمشاريع التنموية للحكومة العراقية من أجل معالجتها للوصول لمستوى من الخطط والبرامج التنموية تسطيع أن تعالج الفقر والهشاشة في المجتمع وتحقق العدالة الاجتماعية ، وبذلك انقسمت هذه الدراسة الى مبحثين ، تناول المبحث الاول منها ابرز التحديات السياسية للتنمية في العراق ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه ماهي التحديات التي ترتبط بالنظام الاداري ومؤسسات الدولة العراقية الحديثة ، ثم ذكر ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ، ومالتوصيات التي خرجت بها لمعالجة برامج ومشاريع التنمية.

الكلمات المفتاحية : التحديات الادارية ، التحديات السياسية ، التنمية ، خطط التنمية.

اولا : تحديد موضوع الدراسة .

تعد العملية التنموية في العراق محصلة تفاعل عناصر المجتمع وتهدف الى احداث تغيرات كمية ونوعية في حياة المجتمع ، وإن مفهوم التنمية توسع وتحول من مجرد التركيز على الجانب الاقتصادي ليشمل الجانب الاجتماعي.

وإن موضوع التنمية في العراق من المواضيع التي تعاني من تركة ثقيلة من التحديات السياسية والادارية ، بسبب الحروب التي مرت على الدولة العراقية منذ عام 2003م إلى الحرب مع العصابات المسلحة والجماعات الارهابية واخيراً الحرب مع عصابات داعش الارهابي ، مما أدَّى إلى إنهاك الخطط والمشاريع التنموية سواء على مستوى التخطيط او التنفيذ ، كما أدَى إلى تفتيت قواه الوطنية للنخب السياسية العليا في السلطة وما تتمتع به من مرتكزات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية ، كلُّ هذا أدى إلى إعاقة العمل التنموي والخطط والمشاريع التنموية.

وتعد التحديات الإدارية اكثر تأثيراً من غيرها على مؤسسات الدولة ، وتعيق النهوض بالتنمية والتخطيط في الدولة العراقية الحديثة ؛ لأن الجهاز الاداري المنفذ الاكثر فاعلية في تنفيذ اهداف السلطة السياسية ، وبالتالي فإن إي خلل يصيب الجهاز الاداري سوف يؤدي إلى فشل خطط ومشاريع التنمية ، فضلا عن وجود تحديات سياسية ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي يحكم العراق وما يعانيه من عدم استقرار في السلطة السياسية.

ثانيا : اهمية الدراسة.

إن للتنمية اهمية كبيرة في حياة المجتمعات ، وتسعى الدولة العراقية الحديثة إلى تحقيقها من أجل أن توفر حياة افضل لسكان المجتمع ،لأن مجتمعاً فيه تنمية واعمار ، مجتمع قادر على التقدم والارتقاء في مختلف جوانب الحياة ، ويعالج هذا البحث موضوعاً في غاية الاهمية وهو التحديات التي تواجه التنمية في العراق ، وبذلك انقسمت اهمية هذه الدراسة الى:

* **مدرس/ مديرية تربية كركوك**

1. اهمية نظرية : إن ما سيرد في هذا البحث يعدُّ اضافة معرفية لحقل مهم من حقول علم الاجتماع وهو علم اجتماع التنمية.

2. اهمية ميدانية : إن النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الدراسة التحليلية لأدبيات علم اجتماع التنمية سوف تساعدنا في تحديد أبرز التحديات التي تواجه التنمية في العراق.

ثالثا : أهداف الدراسة .

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف الآتية.

1. التعرف على أبرز التحديات السياسية التي تعرقل العمل التنموي في العراق.

2. التعرف على أبرز التحديات الادارية التي تواجه التنمية في العراق.

رابعا : المنهج المستخدم في الدراسة(المنهج الاستنباطي) .

يدل هذا الاصطلاح على التفكير الذي ينتقل من المقدمات إلى النتائج او تستخرج بمقتضاه من المبادئ الموجودة مبادئ أخرى ، وتكون المقدمات عادة أعم من النتيجة ، ولذا ينطوي الاستنباط على الانتقال من الكل إلى الجزء او من العام الى الخاص ، ويقوم هذا المنهج على مقدمات مسلم بها بصفة نهائية او مؤقتة ونتائج تنتج عنها بالضرورة وفق مجموعة من الخطوات المتسلسلة هي المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى والنتيجة ، ويقابل الاستنباط الاستقراء وقد استخدم هذا المنهج في البحث عن التحديات التي تواجه التنمية في العراق(*).

المبحث الاول : التحديات السياسية للتنمية .

من المتعارف عليه في كل دول العالم أن السلطة السياسية هي صمام الأمان لكل جوانب الحياة في المجتمع وهي القادرة على دفع عجلة التنمية والاعمار، إلا أن النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م أدى دورا كبيرا في فشل خطط ومشاريع التنمية ؛ لأن الحكومة العراقية كتنظيم سياسي لم تعمل على توفير مجموعة من الحقوق والواجبات للمواطنين في مجال الخدمات العامة والتعليم والصحة والبنى التحتية والرعاية الاجتماعية ولم تسهم في تعزيز دور مؤسسات الدولة للعمل الاداري الرصين الذي يساعد في تقدم المجتمع وتطوره، وذلك لأن الاحزاب تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع، ومن هنا يمكن القول إن النظام السياسي يواجه تحديات سياسية على مستوى السلطة والنخب السياسية في تطبيق العمل التنموي والخطط والمشاريع، ومن هذه التحديات.

1.التغير المستمر للسلطة السياسية الحاكمة في العراق.

يعدُّ التغير المستمر للسلطة السياسية عاملاً مهماً يسهم في تعزيز حالة اللااستقرار للنظام السياسي ويؤثر على تدهور الواقع الامني ، مما ادى الى انعدام فاعلية النظام الحكومي وعدم قدرته على العمل في ظل بيئة غير مواتية له ، وبالتالي إن عدم الاستقرار السياسي أسهم في تعزيز حدة الشلل الحكومي والذي رافق تشكيل الحكومات المتعاقبة على السلطة السياسية ، فمنذ تشكيل اول حكومة في عام 2004م أخذت كل الاطراف السياسية المختلفة تتنافس فيما بينها من اجل الحصول على الموارد الاقتصادية والمكاسب الاجتماعية وادوات السلطة السياسية مما انعكس سلبا على عمل الحكومات المختلفة التي توالت على حكم العراق في مجال الاعمار والتنمية(†).

وإن التغير المستمر للسلطة السياسية في العراق أدخل التنمية والبرامج والخطط التنموية منعطفاً سلبياً وحرجاً، وهو أسوأ ما مرَّ به العراق منذ احتلاله في عام (2003)؛ لأن كل نظام سياسي يصل للسلطة يعمل على تغير كل الخطط والمشاريع للحكومات التي سبقته في الحكم والسبب في ذلك أن النخب السياسية لا تمتلك رؤية تكاملية في العمل الاداري، وقد فشلت الطبقة السياسية العراقية مراراً في وضع استراتيجية تنموية شاملة لكل جوانب الحياة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع في مختلف الميادين (الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والزراعة والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحيّ والكهرباء والصناعة)، إذ إنَّ الأنظمة الحاكمة لمؤسسات الدولة لم تتصرَّف بلا مسؤولية فحسب؛ بل استغلت ووظَّفت معاناة الشعب العراقي وتدني مستوياته المعيشية لأغراض سياسية لصالح السلطة ، والسبب في ذلك أنَّ التخطيط للتنمية بحاجة إلى خبرة ومعرفة لبناء استراتيجية تنموية شاملة لمعالجة كلّ هذه المشاكل، ولتحقيق إصلاحات هيكلية للاقتصاد العراقي تستطيع أن تعالج الأوضاع المستجدة في العراق؛ لإزالة التخلف وإنماء الاقتصاد العراقي ومعالجة مشاكل الفقر

(*) بدوي احمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت ، 2009، ص99.
(†) فريق ابحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق : تقييم استراتيجي ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ــ اربيل ، 2007، ص8.

والبطالة، ويحتاج كلُّ هذا إلى الفهم الصحيح للظروف الجديدة وصياغة برامج إنمائية تستطيع أن تحدِّد الأولويات وتأخذ بنظر الاعتبار التحديات التي تواجهها للنهوض بالواقع التنموي[*].

2. المحاصصة والتوافقية في العمل السياسي.

إن انهيار النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م ، وعدم قدرة النظام السياسي الحالي على اتباع نهج سليم في ادارة الدولة بعيد عن المحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة وقيادة مقدرات ومؤسسات الدولة ؛ لأن نظام المحاصصة والتوافقية قام بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية ، مما افقد هذا النظام الحديث وحدته وانسجامه ، مما زاد الخلاف في الرؤى والبرامج والاهداف ، بل اصبح سمة عمل النخب الحكومة على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بانه يمثل مكوّناً مجتمعياً وبالتالي فهو يدافع عن مصلحة ضد مصالح المكونات المجتمعية الاخرى ، وإن هذه الحالة ولدت صراع مصالح وافقدت العمل قيمته وصارت الوظيفة العامة وسيلة لكسب المال على حساب الدولة ومؤسساتها وبالتالي تأثرت خطط ومشاريع التنمية في البلد[†].

3. الخلافات بين النخب السياسية والشعب.

إن المشهد السياسي في العراق افرز الكثير من المشكلات الرئيسة للعمل التنموي ، والتي تعرقل اي خطوات اصلاحية لإجراء تأثير ايجابي على خطط ومشاريع التنمية ، إنَّ الخلافات المستمرة على الوصول الى السلطة سواء كانت التشريعية او التنفيذية ، ادت إلى عدم نضوج القرار السياسي الذي يصدر من الحكومة التي من واجباتها خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيدا عن التميز والمحاصصة بين مكونات المجتمع المختلفة[‡].

إن الدولة العراقية والنظام السياسي العراقي على الرغم من تغير شكل الحكم بعد عام 2003م ، إلا أن الحياة السياسية لم تتغير بشكل جذري اذ لا تزال تتحكم فيه نخب سياسية معينة وصغيرة جداً ولا تمثل المجتمع تمثيلا كاملا وتتحكم في القرارات التي تصدر للعمل في مؤسسات الدولة المختلفة ، والسبب في ذلك أنَّ القرارات التي تصدر لا تكون عقلانية وصحيحة ومبنيَّة بصورة علمية، ممَّا ساعد على استمرار ظاهرة التخلف والتبعية، فضلاً على أنَّ أغلب الإدارات السياسية هي إدارات تقليدية محافظة ذات نزعة فردية لا تواكب روح العصر وهي غير قادرة على فهم المجتمعات وما تحتاج إليه في مجال التنمية، بل إنَّها ركَّزت جلَّ عملها على الجانب الأمني، وتركت ملفات التنمية شبه مغلقة[§].

ويعد الخلاف بين النخب السياسية الحاكمة والشعب من اهم الاسباب التي ادت إلى تأجيج الاستياء لعدم قدرة الحكومة على تلبية المطالب الاجتماعية للشعب مما رفع من حدة الصراع على السلطة وحرص النخب الحاكمة على محاولة حفاظها على الوضع الراهن مما زاد الهوة بين النخب والشعب ، ولمحصلة ذلك تراكمت المظالم وبخاصة بين صفوف الشباب العراقي ، وقد بلغت ذروة هذه الاحتجاجات في عام 2019 وكانت مطالب المحتجين هي الحصول على الخدمات العامة وتوفير فرص العمل في القطاع العام ، وإن هذا الوضع الذي تعيشه الدولة العراقية الحديثة جعل من الحكومة اكثر هشاشة في السنوات القادمة في معالجة خططها وبرامجها التنموية ، وهي مشكلة خطيرة وخصوصاً اذا ما اخذنا بضعف البرنامج الحكومي وإن هذه الاشكالية تزداد حدتها من سنة لأخرى وابرزت قضايا اخرى ذات ارتباط مباشر بها واستمرت معدلات الفقر بالزيادة وانعدم التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي[**].

4. غياب الحكم الصالح للنظام السياسي في مؤسسات الدولة.

إن النظام السياسي العراقي انتهجت فيه النخب السياسية بعد عام 2003 نمط الحكم التوافقي في ادارة العملية السياسية على مستوى تشكيل الحكومات وعلى مستوى السلطة التشريعية في اختيار قادة الحكومة في السلطات الاربعة ، وان هذا النمط للحكم قد خلف مخرجات سلبية للعمل في ادارة الدولة ومن اهمها المحاصصة الحزبية بتقسيم وظائف الدولة على اساس طائفي من المناصب السيادية الى المناصب في الوزرات والمحافظات ، وبالتالي إن طبيعة العمل تعتمد على شخصية من يكون في السلطة ، وقد خلف هذا النمط من الحكم

([*]) حسين أحمد دخيل، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 18، جامعة كربلاء، ص38.

([†]) جابر حبيب جابر ، الأسوأ من المحاصصة ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد 11247، في13 ايلول 2009.

([‡]) وداد حماد مخلف ، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية العراق انموذجا ، مجلة الجامعة العراقية ، الجامعة العراقية ، العدد 58ج1 ، بغداد ، 2020، ص396.

([§]) محمد جميل أحمد، معوّقات التنمية في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد 2، 2013، ص492.

([**]) مجموعة البنك الدولي ، مذكرة اقتصادية حول التنوع ، النهوض من واقع الهشاشة، 2019 ، ص6.

ازمات وصراعات مستمرة في السلطة وضعفاً في تقديم الخدمات في القطاعات المختلفة وانخفاض مستوى الاستجابة للمطالب المجتمعية لسكان المجتمع[*].

ويمارس هذا النظام السياسي الحاكم القبضة الحديدية في العمل والتي تمارس من خلاله الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة المختلفة السلطة المركزية ولا تعطي الحرية للعمل على مستوى الوزارات والحكومات المحلية ، وتفتقر الى الحكم الصالح السليم ، فالكلام عن الحكم الصالح على مستوى النخب السياسية يعني بالضرورة الكلام عن تحديث بنى ومؤسسات الدولة العراقية وتحديث مسارات الديمقراطية لكي تتلاءم وتواكب متغيرات العصر، ويعدُّ الحكم الجيد والصالح مفهوماً واسعاً يتضمن الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي يعبّر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم ويسوون خلافاتهم وفق القانون العادل ، والتي تتطلب تحديث القطاع العام والاتجاه نحو مزيد من اللامركزية في إدارة المحافظات العراقية والحدِّ من ظاهرة الفساد الإداري والمالي للنهوض بالتنمية في المجتمع[†].

5. ضعف الديمقراطية السياسية في المشاركة بالقرارات التنموية.

تعد الديمقراطية السياسية لنظام الحكم في العراق ضعيفة في مجال مشاركة فئات المجتمع فيما يتعلق المشاركة بقرارات التنمية ، وخاصة اذا ما علمنا أن النظام السياسي العراقي قد واجه مشاكل تعرقل اي خطوات اصلاحية على الاقتصاد العراقي ، وتأتي هذه المشاكل نتيجة لضعف الديمقراطية على مستوى السلطة السياسية وعدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم متطلبات خلق قيادة عراقية تستطيع أن توفر خدمات للمجتمع وتكون بعيدة عن الديكتاتورية ، إلا أن الفساد الاداري والمالي والضعف العام في مؤسسات الاصلاح الاداري وسوء استخدام الموارد المالية قد ولد لدينا طبقة سياسية لديها مشكلات كثيرة في مجال حداثة تجربتها وعدم قدرتها على مشاركة الكل في مشروعات التنمية وعدم وجود انفتاح سياسي بين الاحزاب الحكومية في قيادة الدولة الى بر الامان من اجل النهوض بعجلة التنمية والاعمار[‡].

6. الاضطرابات الامنية على مستوى السلطة السياسية.

يُعدُّ استتباب وتوفير الأمن والامان مسالة مهمّة جداً لإتاحة الفرص الملائمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في مؤسسات الدولة والقيام بحملة الاعمار والتنمية ؛ لكي تأخذ مداها الحقيقي في تأهيل الاقتصاد الوطني واصلاحه ، وفي ظل ذلك يمكن إنجاز أيّ عملية نهوض اقتصادي واجتماعي ، بمعنى أنَّنا لا نتوقع إعادة تنمية و إعمار العراق والنهوض باقتصاده في ظلّ عدم الاستقرار الأمني والحرب مع العصابات الارهابية ، فضلا عن التوترات الأثنية بين مكونات الشعب العراقي؛ لإشعال فتيل حرب أهلية تجعل البلد في حالة فوضى لا تنتهي ممَّا يمهد السبيل لنهب خيرات البلد وثرواته من قبل أجندات خارجية مدعومة من قبل نخب سياسية في الداخل ؛ ولهذا فإنَّ الاستقرار الأمني للسلطة السياسية يعد محدِّدا أساسياً من محدِّدات الاستثمار في مجال التنمية والاعمار[§].

ويواجه المجتمع العراقي اليوم تحديات امنية كبيرة تسبب الشلل المؤسسي التام للمؤسسات الادارية وتودي الى مصادرة التسهيلات المتاحة للمواطنين وخلق معوّقات جديدة أو ضعف قدرة الفعل العراقي في التأثير على الصعيد الداخلي والخارجي، وهي تعمل على إثارة - وبدرجات متفاوتة - العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية العراقية، وبذلك توجد حالة عجز بنيوي، وتوالد متواصل للمشكلات الاجتماعية وافتقار للإرادة الاجتماعية ولأدوات تمكينه من التعامل مع المشكلات الاجتماعية التي تعيق العمل التنموي للنهوض بالمجتمع[**].

المبحث الثاني : التحديات الادارية للتنمية .

تعد المؤسسات الادارية للدولة هي المسؤول عن تنفيذ التنمية وخططها من اجل الارتقاء بالمجتمعات وتوفير الخدمات ، إلا أن هنالك العديد من النقاط السلبية على عمل الجهاز الاداري للدولة ويجب الاخذ بنظر الاعتبار انه إذا أُريد تحقيق تنمية متكاملة لكل جوانب

([*]) جعفر علوان كاظم ، عدم الاستقرار السياسي واثره في الاداء الحكومي في العراق 2003 ــ 2014 ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، 2015، ص84 ــ 85.

([†]) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014، بغداد ، 2010 ، ص115.

([‡]) د . شيماء عادل فاضل ، التنمية المستدامة في العراق رؤية مستقبلية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، الجامعة العراقية ، المجلد 26 ، العدد 1 ، السنة الحادية عشر ، 2021 ، ص59.

([§]) تقرير الراصد العراقي لعام 2004، العراق لا أمن للجميع، مونتينيجرو، أورغواي، 2004، ص142.

([**]) د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغير من تضميد الجراح إلى التنمية البشرية، بيت الحكمة ، بغداد ،2011 ، ص13.

الحياة ، تنمية تعالج مشاكل المجتمع لابد من تجاوز كل هذه السلبيات في العمل الاداري ؛ ويمكن أن تقسَّم المعوّقات الإدارية التي تواجه العمل التنموي على وفق النقاط الآتية:

1.الاستغلال للوظيفة الادارية .

إن الفساد الاداري والمالي انعكست آثاره على مدخلات العمل الاداري ، ومن ابسط صوره استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية وتأتي هذه المكاسب من خلال صور عديدة وهي(الرشوة ، الابتزاز ، استغلال النفوذ ، المحسوبية ، الاحتيال) ، وعلى الرغم من وجود هذه الظاهرة قبل عام 2003 إلا أنها انتشرت بشكل كبير بعد عام 2003، ولاسيما أن السلطة الادارية التي حكمت العراق وهي سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) لمدة عام كامل ، قد تورطت بنشاط فساد في مجال الادارة على راي (ستيورات بوين) المفتش الخاص بعملية اعادة اعمار العراق ، واستفحلت هذه الانشطة والسلوكيات على مدار الحكومات المتعاقبة نتيجة ضعف الادارة المركزية للسلطة وتداخل اجهزة الاحزاب المختلفة مع اجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية ، والتي ولدت بالتالي استغلال الوظيفة الادارية العليا لمصلحة الفرد نفسه ولمصلحة الجماعة التي ينتمي اليها على حساب عجلة التنمية والاعمار(*).

2.الاجراءات البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

يعد التضخم البيروقراطي في الدولة العراقية خاصية مشوهة بل هو اهم مصادر تشوه وظيفة الدولة ، وتؤدي بالمحصلة إلى تمكين الموظف من استغلال سلطة وظيفته اذا ما انعدمت نزاهة مؤسسات الدولة ، ومن ثم سوف يسمح ذلك الجهاز البيروقراطي بممارسة وظيفة الفساد والنهب بدلا من السير لخدمة المواطنين والبطء في اداء العمل وهدر الوقت والاموال والروتين وتأخير انجاز المعاملات الادارية ، وإن شدة التمسك بقواعد اجراءات العمل الاداري والنظر اليه بعين القدسية سوف يؤدي في النهاية إلى ابتعاد المؤسسة عن تحقيق اهدافها وجمود النظام الاداري وثقل الروتين والتقليل من كفاءة الادارة وبالتالي تؤثر على حملة الاعمار والتنمية(†).

3. ضعف الاداء والارتباك المؤسسي .

إن الدولة العراقية تواجه تحديا اداريا استراتيجيا وهو ضعف الاداء والارتباك في مؤسسات الدولة ، وان هذه الحالة قد رافقت الحكومات المتعاقبة على السلطة السياسية في العراق ، نتيجة لعدم قدرة الحكومة على محاربة الفساد وسيادة القانون في العمل الاداري وضعف التشريعات والقوانين الرادعة للمقصرين في العمل وغياب المراقبة والمساءلة في المؤسسات الادارية ، الهدف الذي ينبغي أن تضعه النخب السياسية ضمن أولويات الحكم والذي يمكن أن ينعكس في تنفيذ اهداف التنمية ، إلا أن الملاكات الادارية التي تعمل داخل مؤسسات الدولة تواجه ضغوطات ادارية من قبل السلطة السياسية بدلا من معالجة المشاكل التي تواجه الجهاز الاداري، اما الارتباك المؤسسي الذي شهدته الدولة العراقية فقد جاء نتيجة لعدم تناسق العمل بين مؤسسات الدولة الاتحادية مع مؤسسات الحكومة المحلية على الرغم من المزيد من اللامركزية في ادارة مؤسسات الدولة ، وجاء هذا نتيجة جهود الدولة في العمل التنموي الذي يجب أن يكون مركزيا ، وبالتالي إن آليات التنسيق المؤسساتي لا تزال ضعيفة ولا توجد اهداف واضحة في مجال العمل التنموي(‡).

4. ضعف التخطيط المركزي الاستراتيجي والابتعاد عن الفوضى الادارية.

من العوامل التي تعيق التنمية وتؤدي إلى تخلف الأجهزة الإدارية وفشلها في اعداد خطط تنموية ومشاريع تكون قادرة على النهوض بالمجتمع ، هي عدم توافر الرؤية الاستراتيجية والخطط والسياسات الملائمة والبيئة النَّزيهة في العمل الاداري ، كل هذه العوامل المحيطة بالتنمية هي بيئة عابثة ومدمِّرة لمستقبل التنمية في العراق ، وإنَّ هذه النتيجة السوداء تصبح مضمونةً عندما يغيب السياسيون النَّزيهون والاختصاصيُّون والعلماء المختصون في مجال التنمية ، ومن لا يملكون الخبرة والمعرفة والنزاهة وربَّما حتى الوطنية ، ونحن هنا نتحدث عن الإطار الإداري في مؤسسات الدولة العراقية بعد إسقاط النظام الديكتاتوري السابق في ٩ نيسان من عام ٢٠٠3 فقد أصبحت المنسوبية والمحسوبية في العمل الإداري هي المقياس للعمل في وظائف مؤسسات الدولة(§).

(*) حسين أحمد دخيل ، مصدر سابق ، ص39 ــ 40.

(†) https://ashourland.ne2017/09/12/t, وكالة ارض آشور الاخبارية ، بحث منشور عن البيروقراطية سبب من اسباب تردي النظام الاداري في العراق تاريخ الزيارة 2023/8/12.

(‡) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي حول اهداف التنمية المستدامة ، بغداد ، 2019 ، ص26.

(§) د . كامل العضاض، تحديات وعوائق التنمية ـ النمو ـ العراق كحالة شاخصة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتنمية والتنمية المستدامة، بغداد، العراق، 2013، ص13.

ويجب أن تسعى الحكومة العراقية للتميز بين التخطيط الاستراتيجي والفوضى الادارية والتي تبدو اليوم هي الاقرب لبرنامج عمل الحكومات المتعاقبة ، وذلك أن عملية ادارة مؤسسات الدولة العراقية تفتقر الى العمل المخطط والهادف والعقلاني في التنمية ، فهي في برنامج عملها تسير على وفق المسارات اليومية في العمل الاداري دون أن يكون افقاً مستقبلياً واضح المعالم ومحدداً يؤدي الى نتيجة تخدم مؤسسات الدولة العراقية ، وعلى اعتبار أن العراق يسعى للنهوض بالواقع الذي يعيشه المجتمع يجب أن لا تترك الى الفوضى الادارية ، فيجب على مؤسسات الدولة العامة والمؤسسات الخاصة ان تعتمد على المفهوم الاستراتيجي وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالعمل الاداري التي تؤدي الى تغيير مستقبلي وتصل الى النتيجة الايجابية بأقصر الطرق وبأدنى التكاليف وأن هذا النوع من التخطيط يعطي الانفاق العام أهدافاً مرتبطة ببرامج محددة ، غير أن هذا النوع من التخطيط حتى وإنْ وُجد في خطط ومشروعات الدولة ، إلا انه ليس سوى وثائق واوراق ديكورية تزين مكاتب الموظفين فقط دون ان تجد التطبيق في العمل الاداري مما يعمق حالة الفوضى في الممارسات الاقتصادية والسياسية لمؤسسات الدولة والحكم[*].

5. الاختلاس والرشوة في مؤسسات الدولة .

لقد شهدت المؤسسات الادارية في الدولة العراقية الحديثة صوراً عديدة للفساد الاداري ومنها الرشوة ، والتي تتميز بسمات يرتبط وجودها بفلسفة النظام السياسي القائم على الحكم، وإن هذا الشكل من الفساد يكون متفشيا ومستشرياً في المؤسسات الادارية وينخر في جسدها لكنه في الوقت نفسه غير واضح المعالم في تلك الهيكلية الادارية والتنظيمية للمؤسسات ، والسبب في ذلك يعود الى أن القانون العراقي لم يتضمن تعريفاً محدداً لهذه الصورة من الفساد الاداري ؛ لأن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع قد ابرز صوراً عديدة للرشوة غير موجودة في البلدان العربية الاخرى وبالتالي لا يمكن تطبيق العقوبة القانونية عليها الا من خلال اصدار تشريع قانوني يتلاءم مع هذه السلوكيات المنحرفة ، ومن هذه الصور الحديثة للرشوة هي الرشوة الانتخابية او دفع الرشوة وسيلة للتعجيل باستصدار الاحكام في الحكم للمؤسسات الادارية ، وبالتالي فإن هذه الصور والسلوكيات عملت على عرقلة العمل الاداري في مؤسسات الدولة المختلفة[†].

وتبرز أكثر التحديات التي ترتبط بالفساد والرشوة للتنمية قوة، فيما يرتبط بالرشوة التي يحصل عليها الموظفون في أداء أعمالهم دون وجود قانون لمحاسبتهم، إذ إنَّ العراق ما يزال يحتلُّ مراتب متدنية جداً في مؤشرات الشفافية، إذ حصل العراق في سنة (٢٠١٨) على (١٨) درجة في المقياس الذي يضم (١٠٠) درجة، وجاء ترتيب العراق آخر تسلسل دول العالم من حيث الشفافية والنزاهة، إذ إنَّ هذه الأرقام في المؤشر المذكور في أعلاه تدلُّ على ضعف الدولة العراقية وقلَّة هيبتها في مجال محاسبة المقصرين من موظفي الدولة، وعدّت كلُّ دولة تحصل على أقلِّ من (٥٠) درجة هي من ضمن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة ، ومن المشاكل الأخرى التي يعاني منها العراق هي عدم وجود تنسيق في عملية جمع البيانات وتحليل السياسات بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية، إذ إنَّ العمل التنموي لا يزال مدفوعاً بالجهود المركزية دون مراعاة حالة المحافظات المحرَّرة[‡].

6. ضعف الحوكمة الالكترونية .

تواجه مؤسسات الدولة العراقية ضعفاً في الجاهزية الالكترونية في استخدام الاستمارة الالكترونية في العمل المؤسسي الاداري إذ لا تزال النسبة قليلة جدا وما زال العمل الورقي يشكل النسبة الاكبر وبنسبة 77% من واجبات الدولة الادارية ، وقد أظهرت آخر دراسة قامت بها وزارة التخطيط أن اكثر من 66% من مؤسسات الدولة يتوفر لها الادارة الالكترونية والانظمة و التكنولوجيا الا أن نسبة الاستخدام في انجاز واجبات الدولة لا يزال ضعيفاً قياسا بالخدمات اليدوية في انجاز العمل الاداري التي تقدمها الدولة ولا تزال هذه الخدمة دون مستوى الطموح في العمل ، وإن السبب وراء ذلك يعود الى ضعف التشريعات القانونية التي تدعم الحوكمة الالكترونية مثل التوقيع الالكتروني وتعريف الهوية ، فضلا عن أنه لا تزال هنالك مقاومة للتغير باتجاه الحوكمة الالكترونية من قبل الجهاز الاداري لمؤسسات الدولة العراقية[§].

7. قانون اللامركزية الادارية والحكومات المحلية.

(*) وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، المؤتمر العلمي الاول لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام 2030، د. حسن لطيف كامل الزيدي ، بحث منشور عن فشل التنمية ام تنمية الفشل (نقد مسارات التنمية في العراق والبحث في بدائلها)، 2016، ص9.

(†) د . احمد سامي مرهون المعموري ، الفساد الاداري في العراق(مفهومه واليات واجهزة مكافحته الوطنية والدولية) ، ط1 ، مركز الرافدين للحوار ، ، النجف الاشرف ، 2022، ص28 – 29 .

(‡) العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ، بغداد ، 2019، ص 27.

(§) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018 ـــ 2022 ، حزيران 2018 ، ص77.

بالرغم من أن اللامركزية للسلطة السياسية في المحافظات العراقية موجودة فعلا الا أن الهيكلية الادارية الحالية تعكس نهجا مركزيا قويا من قبل السلطة المركزية ، إذ إن قانون اللامركزية لم ينفذ بصورة مجدية بالمعنى الحديث ، وذلك ان قانون المحافظات غير المنتظمة لإقليم لعام(2008) لم يوفر توجها شاملا نحو انشاء نظام لا مركزي فعال وكفوء على الرغم من تكريس الدستور وقانون سلطة المحافظات الا انه تبقى المحافظات ذات صلاحيات محدودة[*] .

وان تطبيق قانون اللامركزية الادارية في مؤسسات الدولة ذي الرقم(21) لسنة 2008 يواجه مشكلة كبيرة في نقل الصلاحيات والاختصاصات الى الحكومات المحلية لدعم العمل المركزي في الادارة ، وان تطبيق هذا القانون في العمل يحتاج الى جدية كبيرة من الحكومة المركزية لضمان تطبيق سليم لعملية النقل وتجاوز كل السلبيات المرتبطة به ولاسيما ان بعض الوزارات تواجه مشكلة ادارية ومالية وفنية في عملية النقل ، فضلا عن أن حدود الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة المحلية عن الحكومة الاتحادية تحتاج الى تعديل في كثير من فقرات العمل الخاصة بالتمويل والرقابة وتقييم الاداء مما يؤثر على العمل الاداري في مؤسسات الدولة[†].

الاستنتاجات.

تتوفر لدى الدولة العراقية الحديثة كل مقومات التنمية المتكاملة (الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة) من امكانية اقتصادية وثروة طبيعية وموارد بشرية ، إلا أنها لم تتمكن من النهوض بالمجتمع والوصول به الى مصاف الدول المتقدمة ، وأن السبب وراء ذلك يعود الى تضافر عوامل مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض ، ويمكن للاستنتاجات التي توصل البحث ان تعالج بعض هذه التحديات التي وراء ضعف التنمية.

1. من خلال استعراض الواقع التنموي والمشاريع التي نفذتها الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق بعد عام 2003 ومراقبة الاعمال التي قامت بها في مجال تقديم الخدمات للمجتمع يتبين لنا بأنها قد اخفقت بدرجة كبيرة ولم تصل الى الاهداف التنموية التي وضعت في خطط التنمية على الرغم من الانفاق المالي الكبير الذي تتمتع به معظم ميزانيات الحكومة العراقية.
2. إن الوضع الاداري لمؤسسات الدولة العراقية مترابط مع الوضع السياسي العام للحكومة العراقية ، فالاخفاقات التي تتمتع بها الحكومة في صنع القرار السياسي تؤثر بشكل كبير على الجانب الاداري للمؤسسات الحكومية.
3. تعد التوافقية السياسية بين الاحزاب والكتل البرلمانية من اهم المعوقات التي تقف بالضد من حملة الاعمار والتنمية ، لان كل حزب يسعى لخدمة نفسه وابناء منطقته على حساب المصلحة العامة في العمل الاداري.
4. لا تزال الكثير من النخب السياسية لا تمتلك رؤية علمية مبنية على اسس صحية تستطيع أن تقود مؤسسات الدولة ، فضلا على أن الكثير من هذه النخب يرتبط بعلاقة سلبية مع غيره من النخب الاخرى ولا يمتلك الرؤية التكاملية في العمل.
5. إن الديمقراطية السياسية التي ولدت في العراق بعد عام 2003 ولدت بصورة مشوهة ولم تأتِ بطريقة تراكمية في العمل ، بل انه منذ سقوط النظام الدكتاتوري وصلت طبقة سياسية جديدة الى الحكم لم تكتسب المرحلة الجديدة بصورة شاملة.
6. إن الضعف في الجانب الامني وتكرر العمليات الارهابية بين مدة واخرى قد حرم الدولة العراقية من الاستثمار المحلي والاجنبي للقيام بحملة الاعمار والتنمية وتقديم الخدمات الاساسية للمجتمع.
7. ان المناصب العليا للجهاز الاداري في مؤسسات الدولة تسعى الى تحقيق مكاسب للأحزاب والكيانات السياسية التي اوصلت من يشغلها لهذا المنصب على حساب المصلحة العامة للمجتمع.
8. على الرغم من صدور قانون اللامركزية الادارية للدولة العراقية لفك الارتباط بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في العمل الا انه هنالك صعوبات تتعلق بتطبيق القانون.
9. إن العالم اليوم تقوده الثورة التكنولوجيا في كل مجالات الحياة لتسهيل إجراءات العمل والوصول الى مستوى من الانجاز باقل وقت وموارد مالية ، الا أن الحكومة العراقية ما زالت لا ترغب بالتغيير والاعتماد على الحوكمة الالكترونية في العمل المؤسسي.

التوصيات.

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها دراستنا عن تحديات التنمية في العراق ، لابد من صياغة بعض التوصيات الى الجهات المختصة بموضوع التنمية في العراق من اجل محاولة تجاوز هذه العقبات للوصول للتنمية المطلوبة التي تسطيع ان توفر الخدمات لسكان المجتمع.

1. يجب على جميع الاحزاب السياسية والكتل البرلمانية ان تسعى للمحافظة على الاستقرار السياسي للبلد ، وان تسعى للتعامل مع الآخر على اساس المرونة والثقة المتبادلة وتبادل وجهات النظر الجدية ، وأن تتفق كل الاحزاب على خدمة البلد والارتقاء به في كل مجالات الحياة ؛ لأنه هو الاساس للنهوض بالتنمية وتقدم عجلة الحياة.

([*]) الشركاء الدوليون في العراق يقدمون لحكومة العراق ، كتاب ملخص اوضاع العراق ، 2010، ص18.

([†]) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018 ــ 2022 ، حزيران 2018 ، ص76.

2. العمل على بناء نظام سياسي شامل للكل، ومن خلال ديمقراطية حقيقة بعيدة عن تغييب الآخر والرشوة والتزوير في العمل الانتخابي ، من اجل التداول السلمي للسلطة بعيدا عن الفوضى والتخريب ،والاعتماد على نظام الحكم التراكمي التكاملي في العمل السياسي بحيث ان كل حكومة تصل للسلطة تسعى الى اكمال الخطط والبرامج التي وضعتها الحكومة السابقة.
3. تشريع قانون يحاسب كل صور الفساد المنتشرة في مؤسسات الدولة ، من ابسط الوظائف الى الوظائف القيادية العليا من خلال اجهزة قضائية وامنية تكون بعيدة عن تأثير السلطة السياسية.
4. العمل على تعين الاشخاص في المناصب العليا للدولة بعيدا عن المحاصصة والمنسوبية ، والاعتماد على الكفاءة والخبرة في العمل من اجل ان تكون هنالك رؤية واستراتيجية في العمل التنموي.
5. ادخال كل النظم الحديثة في الادارة والاعتماد على التكنولوجيا من اجل تقليل الروتين الاداري في مؤسسات الدولة ، حتى يتم انجاز العمل بأسرع وقت واقل تكلفة مادية.

المصادر.

1. بدوي احمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 2009.
2. تقرير الراصد العراقي لعام 2004، العراق لا أمن للجميع، مونتينيجرو، أورغواي، 2004.
3. جابر حبيب جابر ، الأسوأ من المحاصصة ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد 11247، في13 ايلول 2009.
4. جعفر علوان كاظم ، عدم الاستقرار السياسي واثره في الاداء الحكومي في العراق 2003 ــ 2014 ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، 2015.
5. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي حول اهداف التنمية المستدامة 2019 .
6. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018 ــ 2022 ، حزيران 2018.
7. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2018 ــ 2022 ، حزيران 2018.
8. حسين أحمد دخيل، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 18، جامعة كربلاء.
9. د . احمد سامي مرهون المعموري ، الفساد الاداري في العراق(مفهومه واليات واجهزة مكافحته الوطنية والدولية) ، ط1 ، مركز الرافدين للحوار ، النجف الاشرف ، 2022.
10. د . شيماء عادل فاضل ، التنمية المستدامة في العراق رؤية مستقبلية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، الجامعة العراقية ، المجلد 26 ، العدد 1 ، السنة الحادية عشر ، 2021 .
11. د . كامل العضاض، تحديات وعوائق التنمية ـ النمو ـ العراق كحالة شاخصة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة، بغداد، العراق، 2013.
12. د. عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغير من تضميد الجراح إلى التنمية البشرية ، بيت الحكمة ، بغداد .
13. الشركاء الدوليون في العراق يقدمون لحكومة العراق ، كتاب ملخص اوضاع العراق ، 2010.
14. العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019.
15. فريق ابحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق : تقييم استراتيجي ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ــ اربيل ، 2007.
16. مجموعة البنك الدولي ، مذكرة اقتصادية حول التنوع ، النهوض من واقع الهشاشة .
17. محمد جميل أحمد، معوّقات التنمية في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد 2، 2013.
18. وداد حماد مخلف ، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية العراق انموذجا ، مجلة الجامعة العراقية ، الجامعة العراقية ، العدد 58ج1 ، بغداد ، 2020.
19. وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، المؤتمر العلمي الاول لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام 2030، د. حسن لطيف كامل الزيدي ، بحث منشور عن فشل التنمية ام تنمية الفشل (نقد مسارات التنمية في العراق والبحث في بدائلها)، 2016.
20. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014.
21. t/https://ashourland.ne2017/09/12, وكالة ارض اشور الاخبارية ، البيروقراطية سبب من اسباب تردي النظام الاداري في العراق.

Resources.

1.Badawi Ahmed Zaki , Dictionary of Social Science Terms , Lebanon library , Beirut, 2009.
2.Iraq monitor report 2004, Iraq no security for all , Montenegro , Uruguay , 2004.
3. Jaber Habib Jaber , the worst of quotas , Al sharq Al awsat newspaper , issue 11247 , 13 September 2009.
4. Jaafar Alwan Kazem , political instability and its impact on government performance in Iraq 2003/ 2014, master's thesis submitted to the Council of Graduate studies , Department of Political Science ,2015.

5. Republic of Iraq , Ministry of Planning , Voluntary Report on Sustainable Development Goals 2019.
6. Republic of Iraq , Ministry of Planning , National Development plan 2018/ 2020 , June , 2018.
7. Republic of Iraq , Ministry of Planning , National Development plan 2018/ 2020 , June , 2018.
8. Hussein Ahmed Dakhil , The impact of political instability on human development indicators in Iraq after 2003 , Ahl al Bayt Magazine , peace be upon them , Issue 18 , University of Karbala.
9 . Dr. Ahmed Sami Marhoon Al Maamouri , Administrative corruption in Iraq , its concept and international mechanisms and devices for combating it , 1st edition , Alrafidain Center for Dialogue , Al Najaf
Al Ashraf ,2022.
10 . Dr. Shaima Adel Fadel , Sustainable Development in Iraq , a future vision , journal of legal and political Sciences , Iraq University , Volume 26 , Issue 1, Eleventh Year 2021.
11 . Dr. Kamel Al Adad , Challenges and Obstacles to Development Growth Iraq as a Specific Case, Network of Iraq Economists , Towards Achieving Economic Reform and Sustainable Development , Baghdad , Iraq ,2013.
12 . Dr. Adnan Yassin Mustafa , Iraq society and the dynamics of change form healing wounds to human Development , House of wisdom m Baghdad.
13. The international partners in Iraq provide the Government of Iraq with a summary , book on the situation in Iraq , 2010.
14 . Republic of Iraq , Ministry of Planning , Voluntary Report on Sustainable Development Goals 2019.
15 . Research team , conflict dynamics in Iraq , strategic assessment , Institute for strategic Studies , Baghdad , 2007.
16. World Bank Group , Economic Memorandum on Diversity , Advancement of Violation .
17. Muhammad Jamal Ahmed , Obstacles to development in Iraq society , Al Qadisiyah Journal for Human Sciences , Volume Sixteen , Issue 2, 2013.
18 .Widid Hammad Mikhlif , Obstacles to sustainable in developing countries ,Iraq as a model , Iraq University journal , Iraq University , Issue 58 , part 1 , Baghdad, 2020.
`19. Ministry of Planning , National Committee for Sustainable development , the first scientific conference to prepare a road map within a sustainable development framework 2030 , Dr. Hussein Latif Kamel AL Zaidi , published research on development failure or development failure, criticism of development paths in Iraq and research into their alternatives ,2016.
20 . Ministry of Planning , National Development plan , 2010 .. 2014.
21. https://ashourland.ne2017/09/12/t Bureaucracy is one of the reasons for the Development of Development in Iraq .